

## تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)

## أولاً - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في الفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، أن يقدم إليه كل ثلاثة أشهر تقريراً عن الوفاء بمسؤوليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وهذا هو ثالث تقرير يقدم عملاً بذلك القرار.

٢ - ويعرض التقرير آخر ما استجد من أنشطة الأمم المتحدة في العراق منذ التقرير الأخير (S/2008/19) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، مع مواصلة التركيز على الخطوات المتخذة لتنفيذ القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). ويتضمن موجزاً للتطورات السياسية الرئيسية التي طرأت في الفترة المشمولة بالاستعراض، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بإيجاد حل للحدود الداخلية المتنازع عليها، وكذلك الأحداث الإقليمية والدولية المتصلة بالعراق.

## ثانياً - موجز التطورات السياسية والأمنية الرئيسية في العراق

٣ - رغم بعض التحسن الذي طرأ على الحالة الأمنية، فلا تزال حكومة العراق تواجه تحديات هائلة في التوصل إلى توافق وطني في الآراء عن كيفية تقاسم السلطة والموارد؛ ومع ذلك، فقد بُذلت جهود لتحقيق المصالحة من خلال التشريع. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ اعتمد مجلس النواب قانون العدالة والمساءلة ليحل محل سياسات اجتثاث البعث التي كانت متسعة في وقت أسبق. وفي ١٣ شباط/فبراير، وافق مجلس النواب على مجموعة من القوانين: قانون بشأن المحافظات غير المنتظمة في إقليم، وقانون العفو العام، وميزانية عام ٢٠٠٨. ومثلت هذه المجموعة حلاً توفيقياً بين مصالح ثلاث كتل برلمانية هي: التحالف الكردستاني والتحالف العراقي المتحد وكتلة التوافق. ولا تزال الجهود الرامية إلى إقناع كتلة التوافق بالانضمام ثانية إلى الوزارة مستمرة كجزء من مسعى أوسع نطاقاً لإعادة هيكلة الحكومة.



٤ - وقامت حركة الصحوة الآخذة في النمو، التي تضم تحالفات محلية من شيوخ القبائل، وكانت أداة أساسية في توفير الأمن على مستوى الأحياء في محافظة الأنبار وفي مناطق متوترة أخرى في السابق، بتأسيس "مؤتمر الصحوة" في اجتماع عُقد في الرمادي في ١٣ شباط/فبراير، معلنة بذلك على الملأ تحولها من تجمعات قبلية إلى كتلة سياسية ذات طموحات ترنو إلى المشاركة في مجالس المحافظات وفي الانتخابات التشريعية العامة المقبلة. وعلى الرغم من النجاح النسبي لقوات مجالس الصحوة وتزايد عددها، الذي يصل حالياً إلى ما يزيد على ٩٠.٠٠٠ على نطاق البلد، فقد سحبت بصفة مؤقتة تأييدها للقوة المتعددة الجنسيات في العراق وقوات الأمن العراقية في ديالى وبابل. وتسببت العلاقات المتهترئة بين حكومة العراق والعناصر القبلية في محافظة الأنبار في تزايد العنف في هذه المنطقة. وأفيد أيضاً بوقوع توترات بين حركة الصحوة والحزب الإسلامي العراقي. وقد تم حالياً تحويل ما يزيد قليلاً على ١٠.٠٠٠ من أفراد حركة الصحوة إلى قوات أمن نظامية.

٥ - وفي ١٧ شباط/فبراير، انقضت مدة اتفاق تثبيت الاستقرار التي امتدت خمسة أشهر بين التيار الصدري والمجلس الإسلامي العراقي الأعلى، وفي ٢٢ شباط/فبراير مدد مقتدى الصدر التجميد المفروض على الأنشطة العسكرية لجيش المهدي. وأعلن مكتب رئيس الوزراء والقوة المتعددة الجنسيات والبعثة الترحيب بالإعلان باعتباره دفعة للأمن والوحدة الوطنية في العراق. ومع ذلك، فقد أعلنت الحكومة في ٢٤ آذار/مارس عن عملية لتعقب عناصر إجرامية في البصرة. وأدى هذا إلى قتال حاد امتد ستة أيام بين الحكومة وعناصر مسلحة، من بينها جيش المهدي، في أجزاء كثيرة من البلد إلى أن تم التوصل إلى اتفاق لوقف العنف. وذكرت مصادر متعددة أنه وقت التوصل إلى هذا الاتفاق كان قد وقع ما يزيد على ٧٠٠ قتيل. وهدأ الوضع الأمني في البصرة وبغداد منذ التوصل إلى ذلك الاتفاق. وتواصل القوات العسكرية وقوات الشرطة عمليات الاستيلاء على ما لدى الميليشيات من أصول في المدينتين، وخدمت مقاومة الميليشيات ولم تستمر لفترات طويلة. وفي ٥ نيسان/أبريل، أصدر الرئيس العراقي ورئيس الوزراء ورؤساء الكتل السياسية في البرلمان بياناً من ١٥ نقطة يهيب بجميع الأحزاب والكتل السياسية حل ميليشياتها على الفور وتسليم أسلحتها، ولم يحدد البيان بالاسم أي ميليشيا.

٦ - ومن المعتقد أن الترتيبات الأمنية التي اتخذتها حكومة العراق بدعم من القوة المتعددة الجنسيات منعت وقوع هجمات كان من شأنها أن تسفر عن حدوث إصابات جماعية خلال شعائر عاشوراء والأربعينية في بغداد وكربلاء والنجف. وحدث انخفاض في حوادث العنف بالمقارنة بالسنوات السابقة، وزيادة واضحة في حضور الجمهور. ووفقاً لمخاف كربلاء تجمع في كربلاء وحدها مليوناً زائراً.

## التطورات الإقليمية المتصلة بالعراق

- ٧ - واصلت حكومة العراق تعزيز روابطها مع البلدان المجاورة. ولأول مرة في التاريخ السياسي الحديث للعراق وجمهورية إيران الإسلامية، زار محمود أحمدني نجاد الرئيس الإيراني بغداد في ٢ و ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨. واجتمع بالرئيس جلال طالباني، ونوري كامل المالكي رئيس الوزراء، وغيرهما لبحث التعاون في الميدانين الاقتصادي والإثني في المقام الأول.
- ٨ - وفي ٧ آذار/مارس، كان الرئيس طالباني أول رئيس عراقي منتخب ديمقراطياً للدولة يزور تركيا. وركزت الزيارة التي امتدت يومين على توثيق التعاون الاقتصادي وجهود مواجهة عناصر حزب العمال الكردستاني. وكانت القوات المسلحة التركية قد انسحبت قبل أيام من ذلك من أراض واقعة شمال العراق بعد عملية برية عبر الحدود امتدت أسبوعاً ضد العناصر المسلحة لحزب العمال الكردستاني المتمركزة داخل أراضي العراق.
- ٩ - وفي ٢٨ شباط/فبراير، اختتم وفد من جامعة الدول العربية زيارة امتدت ثلاثة أيام إلى بغداد لمناقشة المصالحة الوطنية مع المسؤولين العراقيين وكذلك مع الزعماء السياسيين والقبليين. واستمرت الجهود الرامية إلى تشجيع حكومات الدول العربية على فتح سفارات في العراق، واستضاف العراق في ١١ و ١٢ آذار/مارس المؤتمر الثالث عشر لاتحاد البرلمانين العرب في أربيل. وفي ٢٤ آذار/مارس، أعلنت البحرين قرارها بإعادة فتح سفارتها في العراق وتعيين سفير. وتفيد التقارير أن حكومة العراق تجري حالياً تقييمات أولية مع دول عربية أخرى بشأن تمثيلها في بغداد. وفي ٣٠ آذار/مارس، شارك العراق في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية المعقود في دمشق. وتشير الأنباء إلى أن حكومة العراق أبدت تحفظاتها على أقسام معينة من البيان الختامي متصلته بالعراق.
- ١٠ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أكد هوشيار زيباري، وزير الشؤون الخارجية في العراق علناً أهمية عقد اجتماعات موسعة مع البلدان المجاورة على المستوى الوزاري وأفرقة العمل الفرعية. وفي رأيه أن الآلية الإقليمية أثبتت فعاليتها بالنسبة للوضع في العراق. وفي ٢ و ٣ آذار/مارس، بدأت جولة ثانية من الاجتماعات بشأن الحوار الإقليمي بين العراق وجيرانه بعقد اجتماع للفريق العامل المعني بالطاقة في اسطنبول. وفي ١٨ آذار/مارس، اجتمع الفريق العامل المعني باللاجئين في عمّان، واشترك كل من الأردن والعراق في رئاسته. واستضافت الجمهورية العربية السورية اجتماع الفريق العامل المعني بالأمن ومراقبة الحدود في ١٣ نيسان/أبريل في دمشق. وكانت المشاركة في الاجتماعات أكثر شمولاً من حيث التمثيل الإقليمي بالمقارنة بالاجتماعات السابقة.

١١ - ولم تبذل بعد الجهود الرامية إلى تنظيم جولة رابعة من المحادثات المباشرة بشأن قضايا الأمن العراقي بين الولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية على المستوى الفني. وأعلنت الحكومة العراقية في آذار/مارس أنها ستتولى في المستقبل مسؤولية تحديد مواعيد الاجتماعات من هذا القبيل لتفادي التأخيرات.

## ثالثاً - أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

### الأنشطة السياسية

١٢ - واصل ممثلي الخاص وغيره من كبار مسؤولي البعثة التعاون مع مجموعة واسعة النطاق من الشخصيات السياسية العراقية، في الحكومة والبرلمان على السواء، وكذلك مع المسؤولين الدبلوماسيين والعسكريين الموجودين في بغداد، بشأن مختلف جوانب الولاية الموسعة للبعثة. وواصل أيضاً بحث سبل تعزيز آفاق المصالحة الوطنية والحوار السياسي.

١٣ - وفي ٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، سافر ممثلي الخاص إلى تركيا لإجراء مناقشات مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية. وتناولت محادثاته دور الأمم المتحدة في تيسير المصالحة الوطنية والحوار الإقليمي، بما في ذلك في سياق شمال العراق.

١٤ - وفي ١١ آذار/مارس، زار ممثلي الخاص النجف وعقد اجتماعات مكثفة مع آية الله العظمى علي السيستاني، وآية الله العظمى الحكيم، وآية الله محمد اليعقوبي، وحاكم النجف وغيرهم من الزعماء الدينيين والشخصيات السياسية، ومن بينهم ممثلو التيار الصدري. وركزت الاجتماعات على انتخابات المحافظات والمصالحة الوطنية وأداء الحكومة وضرورة تقديم مساعدة إلى الطوائف الضعيفة في العراق وخاصة المشردين داخلياً. وتعتزم البعثة إجراء زيارات على نحو أكثر تواتراً إلى النجف لمواصلة الاتصالات الوثيقة مع المحاورين الرئيسيين.

١٥ - وترأس ممثلي الخاص أول مؤتمر شامل عقد لمكافحة الفساد في العراق في ١٧ و ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨. وحضر أيضاً مؤتمر المصالحة السياسية الوطنية الذي نظّمته حكومة العراق في بغداد في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨. وعلى الرغم مما أبداه التيار الصدري وحركة التوافق من رغبة مبدئية في الحضور، فقد قررا مقاطعة المؤتمر للإعراب عن عدم رضائهما على طريقة سير المفاوضات بشأن عودتهما إلى الوزارة العراقية.

١٦ - وكجزء من برنامج البعثة لتوسيع نطاق اتصال الأمم المتحدة في أرجاء البلد، بدأت البعثة في إيفاد مسؤولي اتصال وطنيين على مستوى المحافظات إلى كل محافظة في العراق لمساعدة البعثة في تحسين فهم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في جميع مناطق العراق من خلال الاتصال مع السلطات المحلية والأحزاب السياسية وتقديم تعليقات

إلى البعثة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه العملية ستساعد في تصميم استجابات برنامجية تناسب على أفضل نحو محافظات عراقية بعينها. وفي آذار/مارس، أوفدت البعثة أول ٩ مسؤولين من مسؤولي الاتصال على مستوى المحافظات إلى محافظات المثنى وبغداد وكربلاء والنجف والقادسية والحلة والناصرية وصلاح الدين وواسط. وتقوم حاليا باختيار مرشحين من المحافظات المتبقية.

١٧ - واستقبلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عددا من الزوار رفيعي المستوى هم ديفيد فينس، وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن؛ وأنطونيو مانويل دي أوليفيرا غوتيريز، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛ وأنطونيو ماريا كوستا، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ ويان ماتسون، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وزار جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، مكتب البعثة في عمان. وكان الهدف من زيارة السيد فينس استعراض الاقتراحات التي تنفذ على أساسها العمليات وتحديث الترتيبات الأمنية لتمكين البعثة من العمل بشكل أكثر فعالية في ضوء ولايتها الموسّعة. وشدد السيد غوتيريز خلال زيارته على الحاجة إلى إجراء تقييم مشترك لظروف عودة المشردين داخليا وقرر نقل الممثل القطري لمفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من عمان إلى بغداد، إلى جانب مهام أساسية وموظفين آخرين. وتعهد السيد كوستا من جهته بإيفاد من يمثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى بغداد في سياق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لتعزيز المؤسسات العراقية التي تضطلع بدور أساسي في ضمان الشفافية والفعالية في تنفيذ العهد. أما زيارة السيد هولمز إلى عمان فهدفت إلى التوعية بخطورة الحالة الإنسانية في العراق وبالحاجة إلى تقديم مساعدات إضافية إلى اللاجئين العراقيين وبتزايد عدد المشردين داخليا.

### الحدود الداخلية المتنازع عليها

١٨ - أعطت البعثة الأولوية لهذا النشاط، لا سيما في شمال العراق، وذلك عملا بولايتها بموجب الفقرة ٢ من منطوق القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) بتقديم المساعدة في تسوية الحدود الداخلية المتنازع عليها. وسعت البعثة إلى الاستفادة من فترة التأجيل المتفق عليها لمدة ستة أشهر لتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور بعد انقضاء الموعد المحدد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وذلك عن طريق القيام أولا بتيسير إجراء حوار بشأن المناطق غير المثيرة للجدل نسبيا من أجل بناء الثقة والزخم فيما بين الأطراف، وتحديد المبادئ التي يمكن استخدامها في إطار نهج مشترك لمعالجة أكثر الأقاليم إثارة للترازح، بما فيها مدينة كركوك.

١٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، شكلت البعثة فريقا مكرسا من المسؤولين المختصين بالشؤون السياسية والانتخابات وحقوق الإنسان والدستور للنظر في الأبعاد المتعددة لهذه المسألة المعقدة والحساسة. وجمع الفريق مواد مرجعية واسعة النطاق بانتظام، وأجرى اتصالات مع اللجنة المنشأة بموجب المادة ١٤٠، وحلل توصياتها تحليلا دقيقا، وأجرى مقابلات مع المحاورين العراقيين من مختلف الأطياف السياسية والعرقية. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أجرت البعثة سلسلة من الزيارات الميدانية لإقامة قنوات اتصال مع الأطراف المعنية المحلية، وجمع معلومات تفصيلية على مستوى المقاطعات في كركوك والموصل وتكريت وأربيل.

٢٠ - وتركزت جهود البعثة على عدة مناطق أولية قد تتيح إمكانية التوصل إلى حل مبكر للسلطات العراقية. وفي أوائل نيسان/أبريل، ترأس مبعوثي الخاص، وكبار مسؤولي البعثة، الأفرقة التي توجهت إلى تلك المواقع من أجل الاستماع إلى آراء الزعماء المحليين على أرض الواقع، والتشاور معهم بشأن تدابير بناء الثقة التي يمكن أن تتخذها المجتمعات المعنية. وبناء على تلك الزيارات، ستقدم البعثة المساعدة الفنية والتوصيات إلى السلطات العراقية المشاركة في عملية صنع القرار.

### الحوار الإقليمي

٢١ - شاركت البعثة بصفة مراقب في اجتماعات الأفرقة العاملة الفنية الثلاثة جميعها التي عُقدت في اسطنبول وعمان ودمشق وتناولت الحوار الإقليمي بين العراق وجيرانه في آذار/مارس ونيسان/أبريل. وحضرت البعثة أيضا اجتماعات تحضيرية شتى عقدت في بغداد وعمان مع النظراء العراقيين من دبلوماسيين وخبراء.

٢٢ - وفي منتصف آذار/مارس، نظمت البعثة دورة تدريبية استغرقت خمسة أيام حضرها ثمانية موظفين يعملون لدى وزارة الشؤون الخارجية العراقية، وملحقون بوحدة دعم مكرسة لتقديم المساعدة في التحضير للاجتماعات الإقليمية ومتابعتها على مستوى العمل والمستوى الوزاري. ومن المتوقع أن تأخذ أول إسهامات ملموسة شكل تقديم الدعم العملي، ووضع جدول أعمال للاجتماع الموسع التالي لجيران العراق الذي يعقد في الكويت في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وتعمل البعثة، من خلال استشاري خاص برتبة عالية، على تعزيز جودة قنوات الاتصال الدبلوماسية بين وزارة الشؤون الخارجية والأطراف المعنية، وتساعد في إعداد الخيارات الاستراتيجية لتوسيع نطاق التعاون مع جيران العراق. ويتضمن ذلك التعاون الوثيق مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين من عدة دول مجاورة من أجل تنسيق مساندة الأمم المتحدة لعملية الحوار الإقليمي، والتخطيط لها على نحو أفضل.

## الأنشطة الانتخابية

٢٣ - تواصل البعثة العمل بشكل وثيق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق لكفالة بلوغها حالة الاستعداد لإجراء عمليات انتخابية مستقبلا تتسم بالمصداقية وتحظى بقبول الشعب العراقي. وقد تتضمن الأنشطة الانتخابية المحتمل القيام بها في عام ٢٠٠٨ تحديث سجلات الناخبين في كافة أنحاء البلد، وإجراء استفتاء على تشكيل الأقاليم، واستفتاء على دستور جديد وإجراء انتخابات في المحافظات.

٢٤ - وقد عززت البعثة جهودها الرامية إلى دعم المفوضية في التحضير لعملية لتحديث سجلات الناخبين، من المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه. وكان وضع ميزانية شاملة والانتهاء من إعداد قائمة ناخبين مؤقتة تستند إلى قاعدة بيانات نظام التوزيع العام من العوامل الحاسمة في هذا الصدد. وساعدت البعثة في تصميم عملية للاختيار شملت ١٣٠.٠٠٠ طلب فردي لاختيار ٦٥٠٠ موظف لتسجيل الناخبين، لا يزال يتعين تدريبهم وإيفادهم. وقام ممثلي الخاص بزيارة المفوضية في أواخر آذار/مارس ٢٠٠٨ للإحاطة بعملية اختيار الموظفين في حوالي ٥٥٠ مركزا لتسجيل الناخبين في جميع المحافظات العراقية.

٢٥ - وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أعلن ممثلي الخاص في مؤتمر صحفي مع كبار قادة مجلس النواب في بغداد أن البعثة ستساعد في عملية اختيار مبنية على المعايير المهنية وتتسم بالشفافية لمديري ثمانية مكاتب انتخابية في المحافظات لم يتم التوصل فيها إلى توافق للآراء بين الأحزاب السياسية بشأن المرشحين المحتملين. وشنّت حملة للحث على تقديم الطلبات في اليوم نفسه في إذاعة العراق وفي جميع الصحف الرئيسية. وقدم ممثلي الخاص قائمة المرشحين التي سبق تصفيتها إلى مجلس النواب في مؤتمر صحفي لاحق عقد في ٢ نيسان/أبريل.

٢٦ - وأعطيت الأولوية لوضع قانون انتخابي فعال يتسم بالحيوية. وقدمت البعثة المساعدة إلى مفوضية الانتخابات وحكومة العراق في وضع نظام انتخابات جديد يجسد على نحو أفضل رغبات شعب العراق، ويستوعب بصورة أفضل النساء والمشردين داخليا والأقليات. وقد حصرت الصياغة التي وضعتها حكومة العراق حتى الآن إدلاء المشردين داخليا بأصواتهم في مسقط رؤوسهم. وكرس قدر كبير من أنشطة البعثة في شهر آذار/مارس للمناقشات وجلسات العمل مع الكتل السياسية وجماعات الاهتمامات الخاصة التي من المقرر أن تستمر في نيسان/أبريل، إذ تسعى البعثة إلى التوصل إلى توافق سياسي في الآراء بشأن العناصر الرئيسية للقانون.

٢٧ - ولا بد من اتخاذ قرارات سياسية حاسمة لكي يمكن إنجاز أنشطة الانتخابات المقرر القيام بها في عام ٢٠٠٨. ولا بد أن تحصل المفوضية على ميزانية فورا، وأن يتم التوصل إلى

اتفاق سياسي بشأن شروط أهلية الناخبين (لا سيما فيما يتعلق بالمشردين داخليا) في الأسابيع المقبلة، حتى يمكن الشروع في حزيران/يونيه في عملية تحديث سجل الناخبين، التي تستغرق ٣٠ يوما. وعلاوة على ذلك، لا بد من سن قانون انتخابات للمحافظات وإقراره من جانب مجلس النواب في أيار/مايو لكي يمكن إجراء انتخابات مجلس المحافظات في عام ٢٠٠٨. ونظرا لقلّة مرونة الجدول الزمني لتنفيذ العملية، فإنه ما لم تتخذ تلك الإجراءات السياسية وفقا للجدول الزمني المقرر، فسيحول هذا دون قيام المفوضية بإجراء انتخابات في المحافظات في وقت لاحق من هذا العام.

### أنشطة دعم الدستور

٢٨ - مدد مجلس النواب ولاية لجنة مراجعة الدستور حتى نهاية الفترة التشريعية الحالية في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وفي ٥ نيسان/أبريل، دعا المجلس السياسي للأمن القومي إلى التعجيل بعملية التعديلات الدستورية. وأشارت اللجنة إلى أنها تخطط لإحالة المسائل التي استحال التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها إلى مجلس الرئاسة ورئيس الوزراء ونوابه وإلى رئيس مجلس النواب ونوابه. وسيواصل مكتب الدعم الدستوري التابع للبعثة تقديم المشورة والمساعدة إلى لجنة مراجعة الدستور في مسعاها للانتهاء من وضع المقترحات.

٢٩ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مكتب الدعم الدستوري في البعثة المشورة والمساعدة إلى مجلس النواب بشأن وضع تشريعات بموجب الدستور، لا سيما قانون المحافظات غير المنتظمة في أقاليم (قانون السلطات المحلية). وتضمن ذلك الرد على الطلب المقدم من الشيخ خالد العطية نائب رئيس البرلمان بتقديم إحاطة فنية بشأن نطاق مبدأ اللامركزية الإدارية وتطبيقه فيما يتصل بالمحافظات العراقية. وواصلت البعثة دورها أيضا بوصفها أحد رئيسي المائدة المستديرة الدولية بشأن التشريعات، وهي آلية غير رسمية كان مكتب الدعم الدستوري قد أسسها بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية وسفاري المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية بغية تنسيق جهود المجتمع الدولي لتيسير تقديم المساعدة إلى الحكومة العراقية بشأن تشريعات مجلس النواب. وعقدت مباحثات المائدة المستديرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها، وقانون السلطات المحلية، والإطار القانوني لانتخابات المحافظات المقبلة.

٣٠ - وفي ٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، أتمت البعثة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جولة دراسية لمدة أسبوع في أيرلندا الشمالية قام بها أعضاء لجنة مراجعة الدستور وأعضاء آخرون في البرلمان يغطون النطاق الكامل للتكتلات السياسية العراقية. وقد وفر الاتحاد الأوروبي التمويل. ومنحت الجولة الدراسية البرلمانيين العراقيين فرصة المشاركة في حوار



مباشر مع نظرائهم الذين شاركوا في العملية السلمية في أيرلندا الشمالية، واستكشاف كيف يمكن لتقاسم السلطة أن يكون جزءاً من إطار مؤسسي لدعم التسوية السياسية للتراع الطائفي. وتخطط البعثة لبذل مساعيها الحميدة لكي تسهم هذه الخبرة في الحوارات متعددة الأطراف التي تجرى في المستقبل بشأن المسائل الدستورية المثيرة للخلاف.

### المساعدة الإنسانية والتعمير والتنمية

٣١ - أعلن النداء الموحد من أجل العراق لعام ٢٠٠٨ في ١٢ شباط/فبراير في بغداد، وعرض أيضاً على مجلس وزراء الحكومة الكردية الإقليمية في أربيل في ١٣ شباط/فبراير. وتشمل عملية النداء الموحد نداءات من ١٤ وكالة تابعة للأمم المتحدة و ١٠ منظمات غير حكومية تطلب مبلغ ٢٦٥ مليون دولار دعماً لعمليات الإغاثة الموجهة لتقديم المعونة الطارئة في مجالات الصحة والتغذية والتعليم والمياه والصرف الصحي والإسكان والمأوى والأغذية والحماية. وفي نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٨، كان قد جرى تقديم مبلغ ٤٣ مليون دولار (١٦ في المائة) من مبلغ النداء، والتعهد بالتبرع بمبلغ ٦٢ مليون دولار.

٣٢ - ويقدم الفريق المعني بالسياسات في فريق الأمم المتحدة القطري في بغداد، الذي يتألف من موظفين كبار في الأمم المتحدة يمثلون قطاعات شتى، المساعدة الفنية المباشرة إلى الحكومة، ويعمل على دعم وضع ميزانيات واقعية وصرف الأموال في الوقت المناسب. وتقدم المشورة أيضاً بناء على طلب الحكومة بشأن صياغة استراتيجية إنمائية وطنية عملية بقدر أكبر، ترتبط بالميزانية الوطنية، مع التركيز بصورة أكبر على اللامركزية.

٣٣ - ويعكف نائب الممثل الخاص للأمين العام على استعراض آليات الحوكمة والرصد والتقييم في الصندوق الاستثماري للعراق. وبموازاة ذلك، أسفر استعراض متعمق للمشاريع قيد التنفيذ عن بيانات مستكملة عن حالة أنشطة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في العراق الممولة من صندوقها الاستثماري للعراق. وستؤدي عملية الاستعراض إلى تجديد جهود البرمجة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعماً للعهد الدولي والاستراتيجية الإنمائية الوطنية للعراق. وأنا ممتن للدعم الذي تقدمه جهات مانحة عديدة للجهود التي تنظمها الأمم المتحدة في العراق، لا سيما الاتحاد الأوروبي واليابان.

٣٤ - وهنالك تقارير تفيد بأن دوامة العنف التي شهدتها البلدات والمدن في جنوب العراق والمناطق التي يسيطر عليها الشيعة في بغداد في أواخر آذار/مارس ٢٠٠٨، قد أدت إلى مصرع أكثر من ٧٠٠ فرد وإصابة ١٥٠٠، الكثير منهم من المدنيين. ولمواجهة اندلاع العنف، قام نائب الممثل الخاص للأمين العام/منسق الشؤون الإنسانية بزيارة البصرة في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل بصحبة وفد حكومي لتقييم الحالة وتقديم المساعدة

الإنسانية. وخلصوا أيضا إلى أنه وإن كانت لم تحدث كارثة إنسانية، فقد حال النزاع دون حصول السكان على المياه واللوازم الطبية والأغذية.

٣٥ - وعمل منسق الشؤون الإنسانية والوفد الحكومي على إعداد خطة للعمل والطوارئ لاتخاذ تدابير للإنذار المبكر في المستقبل والتخفيف من حدة الحرمان في ضوء الإهمال طويل الأمد الذي يعاني منه الإقليم. وقامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وفيلق الرحمة بتوزيع صهاريج المياه في البصرة وفي مدينة الصدر. وزودت اليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية المناطق المتأثرة بالنزاع باللوازم الجراحية والطبية. ووزعت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفيلق الرحمة المواد الغذائية وغير الغذائية في البصرة وفي مواقع أخرى.

٣٦ - وظلت البعثة تبحث على إنشاء وحدة دائمة لدعم الحكومة في أوقات الأزمات الإنسانية، وتعاون مع مكتب رئيس الوزراء من أجل تحقيق ذلك. وقد نسقت لجنة مخصصة، بتعليمات من نائب رئيس الوزراء، الاستجابة الإنسانية الأخيرة في البصرة وبغداد.

٣٧ - وواصلت اليونيسيف تقديم المساعدة الإنسانية في أعقاب الهجمات التي تسببت في إصابات عديدة في الموصل وكربلاء، فأرسلت لوازم طبية طارئة من أجل ٥٠٠ شخص، وقدمت الدعم لإصلاح المدارس. واستمرت العمليات الإنسانية لتوصيل صهاريج المياه إلى ١٢٥ ٠٠٠ فرد أثناء الأزمات، أكثرهم في بغداد. ووزعت اليونيسيف أيضا مجموعات مواد عددها ٧٤٥ تتعلق بالنماء في مرحلة الطفولة المبكرة على دور الحضانة ورياض الأطفال في ١٥ محافظة لمساعدة صغار الأطفال على مواجهة الصدمات النفسية. وواصلت اليونيسيف جهودها للدعوة دفاعا عن الأطفال المحتجزين في معسكر كوبر وغيره من المرافق، وشاركت في استضافة مشاورات رفيعة المستوى للمرة الثانية عن العدالة الإصلاحية للأطفال في البلد.

٣٨ - ووقعت اتفاقية بين حكومة اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإقامة مشروع بمبلغ ١٧,٦ مليون دولار لإنشاء مستشفى مخصص للتوليد والعناية بالأطفال في مدينة الفلوجة بمحافظة الأنبار. ويسعى المشروع الذي يستغرق ٢٤ شهرا إلى إصلاح المستشفى العام الحالي في الفلوجة وتحويله إلى مستشفى مخصص للتوليد ورعاية الأطفال، نظرا لأن المستشفى القائم سينقل إلى مبنى جديد.

٣٩ - وقدمت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف الدعم لوزارة الصحة في احتواء تفشي الحصبة في الأنبار. وبدأت حملة التحصين التي امتدت ١٠ أيام والتي نفذت من خلال زيارات لكل بيت في ٩ آذار/مارس، وقامت بتحصين ١٩٨ ٠٧٥ طفلا (٩٦ في المائة) ممن

تتراوح أعمارهم بين ٩ و ٥٩ شهرا من أصل عدد مستهدف مجموعه ٥٤٩ ٢٠٦ طفلا. واستمرت أنشطة الوقاية من إنفلونزا الطيور على نطاق البلد.

٤٠ - وتعكف وزارة المهجرين والمهاجرين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إجراء تقييم مشترك لظروف عودة المشردين داخليا إلى بعض المناطق في أنحاء العراق، إلى جانب وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والمكتب المركزي للإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات وذلك بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والمنظمة الدولية للهجرة والهيئة الطبية الدولية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة/مكتب المساعدة الخارجية في حالات الكوارث/الولايات المتحدة. وسيجري تقييم السلامة الجسدية والقانونية والمادية، وكذلك الظروف الاجتماعية الاقتصادية للمشردين داخليا. ومن المقرر أن يبدأ هذا التقييم في آذار/مارس ويستمر حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٤١ - وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، يومي ١٧ و ١٨ آذار/مارس في بغداد، بتعاون مع الحكومة العراقية والوكالات العراقية الرئيسية المناهضة للفساد، بتنظيم مؤتمر رفيع المستوى تحت عنوان "العهد الدولي مع العراق، مبادرة بشأن الحوكمة السليمة ومناهضة الفساد - مؤتمر عن اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الفساد". وكان الغرض هو تحديد التحديات التي تواجه المجتمع العراقي في سعيه إلى تعزيز المساءلة والأخلاقيات المهنية للمسؤولين العموميين، وصياغة تدابير فيما يتصل باتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الفساد، ووضع مبادرات توعية يمكنها المساعدة على جعل المؤسسات العامة أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة.

٤٢ - وعُقدت المائدة المستديرة المعنية بقانون المنظمات غير الحكومية التي نظمتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والتي مولها الاتحاد الأوروبي في أبريل يومي ١ و ٢ آذار/مارس. وكان الحدث ناجحا وحقق اتفاقا له قيمته بين صانعي السياسات العراقيين الرئيسيين وممثلي المجتمع المدني فيما يتعلق بقانون المنظمات غير الحكومية. وشعر أغلب ممثلي المنظمات غير الحكومية أن مخاوفهم بشأن استقلالية عملهم وأنشطتهم مدرجة في إعلان المبادئ والتوصيات المشتركة التي أُنفق عليها بالإجماع.

٤٣ - وإحياء اليوم الدولي للتوعية بالألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام في ٤ نيسان/أبريل، ألقى ممثلي الخاص خطابا أمام مناسبة نظمتها الحكومة العراقية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شدد فيه على التحديات التي تواجه العراق بعد توقيعه على

اتفاقية أوتاوا، في ضوء أن أراضيها ربما تضم أكبر عدد من الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في العالم. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم التقني لوزارة البيئة التي تعد الجهة المسؤولة عن إزالة الألغام.

٤٤ - وقد انتهى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من إصلاح مدرستين في ميسان في الوقت الذي تجرى فيه الأشغال في ١٢ مدرسة في ميسان والسماوة والنجف والسليمانية وكركوك. وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى من دراسة الجدوى المتعلقة بالتصدي للعقبات المحلية التي تقيد المعروض من المساكن في ست مدن. كما جرى الانتهاء من صياغة الترتيبات لتقديم تدريب داخل البلد، على نحو تجريبي، للمقاولين والشباب العاطلين في ممارسات مهنة البناء. كما تم إجراء استعراض مشترك للبرامج مع الوزارات الشريكة من حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان. وأحررت منظمة الأغذية والزراعة تقييماً لقطاع التمور والنخيل. وكانت عينة البيانات كبيرة وشملت خمسة آلاف مزرعة. كما تتواصل جهود إصلاح قطاع البذور حيث يجري شراء المعدات ونقلها إلى العراق. ووضعت مخططات بناء أحواض لتفقيس الأسماك.

٤٥ - وأبلغت حكومة العراق البعثة أن ظروف اعتماد النهج التقليدية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ليست مهياًة بعد. بيد أن الحكومة طلبت إلى الأمم المتحدة توفير الخبرة والدعم المالي وخدمات الدعوة. واستجابة لذلك، سيوفد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فريقاً استشارياً سيعمل في إطار الركائز الثلاث (إعادة الإدماج، والاتصالات، والتنسيق) التي يركز عليها عمل وحدة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الحكومة العراقية.

٤٦ - وفي شباط/فبراير، أنشئت الوحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمعلومات والتحليل داخل مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام التي تضم محللين من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وتتعاون بشكل وثيق مع قدرات إدارة المعلومات في مكتب منسق الشؤون الإنسانية. ويتمثل هدفها العام في دراسة الاتجاهات والتطورات على الصعيدين الوطني والمحلي التي يمكنها تحسين السياسات والبرمجة والدعوة والتنسيق في مجال الاستجابة الدولية من خلال استخدام المعلومات بشكل أكثر استراتيجية. وقد بدأت الوحدة المشتركة بتوحيد المؤشرات والمعلومات الموجودة في ملف واحد متوافر في موقع الوحدة على الإنترنت.

٤٧ - ولقد انقضت سنة واحدة منذ إعلان العهد الدولي مع العراق في شرم الشيخ بمصر في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، بوصفه مبادرة لحكومة العراق لصياغة شراكة جديدة مع المجتمع

الدولي. ودعت حكومة العراق والأمم المتحدة، بصفتها رئيستي العهد، الدول الأعضاء إلى حضور مؤتمر الاستعراض السنوي للعهد مع العراق الذي سيعقد في ٢٩ أيار/مايو في ستوكهولم. وسيتيح هذا المؤتمر فرصة للمشاركين لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف العهد الدولي مع العراق ومناقشة مزيد من الخطوات نحو تحقيق تلك الأهداف. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناني لحكومة السويد على موافقتها على استضافة هذه المناسبة الهامة.

٤٨ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، بلغ مجموع مساهمات صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للاستثمار للعراق، وهو أحد صنادوقي مرفق الصندوق الدولي لإعمار العراق، ١,٣٣ بليون دولار. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، حصلت مشاريع مجموعها ١٤١ من المشاريع ومن مشاريع البرامج المشتركة، قيمتها ١,١١ بليون دولار، على موافقة للتمويل في إطار الصندوق الاستثماري. واستمرارا في التقدم الملموس المحرز في التنفيذ، تم الدخول في التزامات تبلغ قيمتها التراكمية ٨٤٠ مليون دولار (أي ٧٦ في المائة من التمويل المعتمد)، وتم صرف مبلغ ٧٢٧ مليون دولار (أي ٦٥ في المائة من التمويل المعتمد) في نهاية شباط/فبراير. ويمكن الاطلاع على المعلومات المالية المستكملة شهريا في موقع مرفق الصندوق الدولي لإعمار العراق على شبكة الإنترنت ([www.irffi.org](http://www.irffi.org)). وشملت التبرعات المقدمة في الربع الأول من السنة إلى صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستثماري للعراق: ٢٧ ٧٩٥ مليون دولار من الاتحاد الأوروبي، و ١ ٤٦٦ ٠٠٠ مليون دولار من حكومة فنلندا.

### الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان

٤٩ - في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، أصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تقريرها الثاني عشر عن حقوق الإنسان الذي يغطي الفترة الممتدة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ويقر التقرير التعليقات الفنية على مشروع التقرير التي وردت من سلطات حكومة إقليم كردستان والقوات المتعددة الجنسيات في العراق. وتناول التقرير الشواغل الحقيقية المتعلقة بحقوق الإنسان فيما يتصل بحكومة العراق وحكومة إقليم كردستان والقوات المتعددة الجنسيات في العراق، وتضمن توصيات تهدف إلى إدخال تحسينات على حالة حقوق الإنسان. كما رحبت البعثة بقرار الحكومة العراقية التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، وكذلك بالدعوة التي وجهتها إلى الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح لزيارة العراق. كما أن الأعمال التحضيرية التي يقوم بها مسؤولو الحكومة للإعداد لزيارة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب جارية على قدم وساق.

وشكل قرار الحكومة السماح بتقديم تقارير عامة عن أنشطتها في مجال حقوق الإنسان تطورا إيجابيا آخر.

٥٠ - وبالرغم من أوجه التحسن في الحالة الأمنية العامة قرب نهاية سنة ٢٠٠٧، تواصلت التفجيرات الانتحارية والسيارات المفخخة وغيرها من الهجمات بآثارها المدمرة في صفوف المدنيين. واقترن أيضا نقصان الحوادث الأمنية في بغداد وغيرها من الأماكن بتدهور في الحالة الأمنية في أماكن أخرى، منها الموصل وديالى. وكانت الأقليات الدينية والإثنية وغيرها من الجماعات الضعيفة ضحية الهجمات العنيفة، كما كانت النساء ضحية ما يسمى "جرائم الشرف". ونفذت أيضا المجموعات المسلحة اغتياالات لمسؤولي الحكومة أو الدولة والشخصيات الدينية وأفراد المجموعات المهنية وموظفي إنفاذ القانون. وسجلت أيضا حوادث عديدة تتعلق بالتحذير والاختطاف والتعذيب وعمليات القتل خارج نطاق القانون.

٥١ - واتخذت السلطان التنفيذية والقضائية عددا من التدابير لتحسين معاملة المعتقلين، بما في ذلك جهود لكفالة إشراف قضائي أكثر فعالية والتخفيف من الاكتظاظ المفرط. وفي هذا السياق، واصل مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة زيارة مرافق الاعتقال والسجون بناء على دعوات السلطات العراقية المختصة في بغداد وأربيل. وقام بتوثيق حالات عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك الحرمان من إمكانية الحصول على مشورة محامي للدفاع والحبس على ذمة المحاكمة لفترات مطولة، وكذلك حالات تعذيب المعتقلين، بمن فيهم الأحداث، وإساءة معاملتهم. كما واصلت البعثة أنشطتها في مجال رصد التحقيقات والمحاكمات أمام المحكمة الجنائية المركزية في العراق، وبدأت العمل مؤخرا في عملية رصد مشابهة للإجراءات أمام المحاكم الجنائية لحكومة إقليم كردستان. وفي حكومة إقليم كردستان في العراق، ظلت حوادث العنف ضد المرأة أحد الشواغل ذات الأولوية، وذلك بالرغم من أن حكومة إقليم كردستان بدأت إجراءات لحماية المرأة وواصلت العمل مع البعثة عن كتب لتحسين حالة حقوق الإنسان في المنطقة.

٥٢ - ورحبت البعثة بالبدء في اتباع تدابير وضعتها القوات المتعددة الجنسيات في العراق لتحسين معالجة قضايا المعتقلين من خلال تسريع عمليات الاستعراض واتخاذ القرارات بشأن الإفراج وكذلك بدء برنامج رئيسي لإعادة تأهيل المحتجزين البالغين والأحداث. ولا تزال البعثة في نقاش مع القوات المتعددة الجنسيات في العراق بشأن إتاحة إمكانية الوصول لمراقبي حقوق الإنسان المستقلين المشتركين في إعداد التقارير العامة، بمن فيهم التابعون للبعثة، إلى مرافق الاعتقال التابعة لهذه القوات.

٥٣ - وقد تعاونت البعثة مع السلطات التشريعية في كل من بغداد وأربيل بشأن عدة مشاريع قوانين تؤثر على حالة المرأة وحرية التعبير وإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. ولا يزال برنامج بناء القدرات وأنشطة التدريب للبعثة يسير بشكل فعال، وذلك بهدف مساعدة السلطات العراقية على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وتعزيز منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية حقوق الإنسان. وتستضيف البعثة، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، حلقة دراسية تدريبية للمحامين العراقيين الذين يعملون مع المنظمات غير الحكومية التي تقدم المعونة القانونية للمعتقلين في أنحاء العراق.

٥٤ - وفي آذار/مارس، افتتح الممثل الخاص للأمين العام مؤتمرا نظمته البعثة في بغداد بشأن حماية حقوق الإنسان في سياق تدابير مكافحة الإرهاب، بمشاركة وزيري حقوق الإنسان والداخلية. وقد حضر الحلقة الدراسية حوالي ٨٠ من المسؤولين العراقيين وغيرهم ممن يشاركون في صياغة سياسات مكافحة الإرهاب وتنفيذها وفي البت في القضايا ذات الصلة بالإرهاب. وأجرى خبراء من شرطة المملكة المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مناقشات بشأن ممارسات وقوانين مكافحة الإرهاب الحالية وأفضل الممارسات في مكافحة الإرهاب مع القيام في الوقت نفسه بحماية حقوق الإنسان، وتصديق العراق على المعاهدات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة، وإدخال تعديلات على قوانين مكافحة الإرهاب العراقية وتقديم الدعم لأنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة.

#### المسائل التشغيلية واللوجستية والأمنية

٥٥ - عقب فترة من التحسن الأمني، شهد الربع الأول من سنة ٢٠٠٨ زيادة بطيئة لكنها مطردة في حوادث العنف في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس. ولم ينتج هذا عن حدث بعينه، بل يرجع إلى اضطراب بعض العناصر الأساسية التي تشكل أساس المكاسب الأمنية التي تحققت في أواخر ٢٠٠٧ في مواجهة خلفية من التقدم السياسي المحدود. وهذه الاتجاهات ليست أمرا لا يمكن تغييره، وإنما ستتطلب جهودا سياسيا ضخما لتحقيق تقدم، نظرا لأن الجهود العسكرية وحدها لم تحقق النتائج المرجوة.

٥٦ - وعلى نحو ما ورد في التقرير ربع السنوي الأخير المقدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ما فتئت التوترات في الجنوب تغلي لشهور عديدة. وتشن مختلف فصائل الميليشيات الشيعية بشكل روتيني هجمات على مصالح بعضها البعض وتدخل بشكل دوري في نزاعات مفتوحة تستمر عدة أيام، أو حتى أسابيع، قبل أن تتدخل قوات الأمن العراقية والقوات المتعددة الجنسيات في العراق. وفي شباط/فبراير، كانت هناك مظاهرات جماهيرية عديدة ضد

القيادة السياسية والأمنية في البصرة. وفي أواخر آذار/مارس، شنت الحكومة العراقية هجوماً جديداً ضد العناصر الإجرامية وعناصر الميليشيات في البصرة، وهو ما أطلق شرارة القتال على نطاق واسع ليس في تلك المدينة فقط وإنما في مدن جنوبية أخرى وكذلك في بغداد. وقامت قوات الأمن العراقية بعمليات تستهدف جيش المهدي في الناصرية والعمارة والكوت والحلة، مما صعد مستوى العنف في تلك المدن. وتعرضت النجف و كربلاء أيضاً لهجمات بالمتفجرات في آخر أسبوع من شهر آذار/مارس، وهو أمر غير معتاد إلى حد كبير في هاتين المدينتين. وزاد حدوث هجمات بالنيران غير المباشرة على المحطة الجوية في البصرة بإطراد طوال ربع السنة، حيث وقع ٤٨ هجوماً في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس. وهذا الاتجاه التصاعدي في الهجمات بالنيران غير المباشرة متوقع طالما استمر الاقتتال الطائفي في البصرة.

٥٧ - أما في بغداد، فقد بدأ العام في جو من التفاؤل. فقد بدأ أن العنف الطائفي تقلص بشكل كبير وتضاءل عدد الهجمات المروعة إلى حد أن أسابيع كانت تمر دون انفجار سيارة مفخخة واحدة أو وقوع أي نوع آخر من الهجمات التي تسفر عن إصابات جماعية واسعة النطاق. غير أن الهجمات بالقنابل من على جوانب الطرق، التي استهدفت بشكل خاص قوات الأمن العراقية وأفراد القوة المتعددة الجنسيات في العراق، تزايدت على وجه الخصوص بإطراد طيلة شهر شباط/فبراير. وبحلول آذار/مارس، ارتفع عدد الهجمات اليومية بواسطة الأجهزة المتفجرة، بما في ذلك القنابل اليدوية، إلى معدلات تراوحت في المتوسط بين ٣٠ و ٤٠ هجمة. ولا تزال الحالة الأمنية في بغداد تحدد من الأنشطة اليومية التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. فعمليات إطلاق النيران غير المباشرة التي استهدفت المنطقة الدولية طيلة الأشهر الثلاثة ظلت في حدها الأدنى حتى الأسبوع الأخير من آذار/مارس عندما أدت أعمال القتال بين قوات الأمن العراقية وجيش المهدي في الجنوب إلى زيادة حادة في حالات إطلاق النيران غير المباشرة على المنشآت العسكرية والحكومية في بغداد وكذلك على المنطقة الدولية. وفي الفترة بين ٢٣ و ٣١ آذار/مارس، أُطلق وابل من النيران غير المباشرة في ٤٧ حالة منفصلة شملت ١٤٩ قذيفة صاروخية من عيار ١٢٢ مم وعيار ١٠٧ مم وما لا يقل عن ٣ قذائف صاروخية مدمرة من عيار ٢٤٠ مم. وأوقعت هذه الهجمات أربعة قتلى و ١٥ جريحاً وألحقت أضراراً بالغة بالمباني السكنية والمكاتب في محيط المنطقة الدولية. ومن بين هذه الإصابات، قتل متعاقد مع الأمم المتحدة بينما أصيب اثنان بجراح في انفجار قذيفة صاروخية من عيار ٢٤٠ مم سقطت مباشرة على معسكر الأمم المتحدة السكني في أواخر آذار/مارس. ومن باب المقارنة، استناداً إلى معلومات متعددة



المصادر، وقع أقل من اثني عشر هجوماً على المنطقة الدولية في الأشهر الستة السابقة لـ ٢٣ آذار/مارس.

٥٨ - وبينما ظلت الحالة الأمنية ثابتة الاستقرار في منطقة كردستان العراقية، أرغمت العمليات العسكرية في الموصل الجهات المتحاربة على الانتقال إلى هذه المنطقة التي شهدت لذلك مستوى من الأنشطة العسكرية لم تعرفه من قبل. فعلى سبيل المثال، استُهدِفَ فندق بالاس في السليمانية بسيارة مفخخة في ١٠ آذار/مارس في اعتداء كان الأول من نوعه في المحافظة خلال أكثر من سنة. وقُتِلَ سائق السيارة وأحد حراس الفندق، في حين أن أغلبية الجرحى الـ ٣٢ أصيبوا بجروح سطحية. وتمكنت سلطات الأمن الكردية من السيطرة على الوضع بشكل فعال. كما اكتشفت، إضافة إلى ذلك، سيارتين مفخختين أُخريين في المنطقة خلال الربع الأول من هذا العام.

٥٩ - وعلى الصعيد الوطني، ارتفع ببطء متوسط عدد حوادث العنف المبلّغ عنها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وبعد أن كانت أعداد هذه الحوادث تزيد على ٢٠٠ يومياً في الصيف الماضي، انخفض عددها إلى أقل من ٨٠ خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٧. أما الآن فيبلغ متوسطها حوالي ١٣٠، دون احتساب المئات من حوادث تبادل إطلاق النار التي حصلت في الجنوب في الأسبوع الأخير من آذار/مارس. ومما يثير القلق بقدر أكبر تجدد الاتجاه إلى ارتكاب اعتداءات تسفر عن إصابات جماعية واسعة النطاق عن طريق استخدام السترات المتفجرة والسيارات المفخخة، وخصوصاً في بغداد. ويُعتقد أن هذا الاتجاه جاء نتيجة لدخول جماعات المتمردين الخاصة، مثل دولة العراق الإسلامية التي تدعي الانتماء إلى القاعدة في العراق، حلبة الصراع من جديد.

٦٠ - وخلال السنة الماضية، أحرزت البعثة تقدماً في تعزيز اعتمادها على الذات. غير أنها لا تزال تعتمد على الدول الأعضاء في ما يتعلق بالدعم الأمني واللوجستي والعملي والمالي. وأنا ممتنّ للدول الأعضاء التي قدمت دعماً من هذا القبيل في الماضي وأمل أن تستمر في تقديمه. وأود بشكل خاص أن أحث الدول الأعضاء على النظر في الطلب المتعلق بتوفير المستشارين العسكريين الإضافيين للبعثة، الذين لا بد منهم لتنفيذ التوسيع المقرر لوجودها وأنشطتها خارج مواقعها الحالية في العراق.

٦١ - وأود أيضاً أن أشكر الدول الأعضاء التي قدمت دعماً مالياً إلى "الكيان القائم بذاته" الذي يعمل تحت قيادة القوة المتعددة الجنسيات في مهمة مكرسة لتوفير الأمن للبعثة. بفضل التبرعات التي وردت في أواخر عام ٢٠٠٧، أصبح هناك ما يكفي من الأموال لتغطية تكاليف الكيان القائم بذاته حتى آب/أغسطس ٢٠٠٨. وإني أناشد الدول الأعضاء التي سبق

أن تبرعت في الماضي وتلك التي لم تفعل ذلك بعد أن تنظر في تقديم تبرعات إضافية في عام ٢٠٠٨ لكفالة توافر ما يكفي من الموارد في الصندوق الاستئماني للكيان القائم بذاته لما تبقى من العام على الأقل.

٦٢ - وأُنجز بنسبة ٩٠ في المائة تعزيز جدار الحماية الجانبي وإصلاح تحصينات الحماية العلوية القديمة في مرفق الإيواء المؤقت للبعثة، ويتواصل بناء الحيز الإضافي للمكاتب. وثمة مشاريع جارية في أربيل لتشييد أماكن إقامة ذات جدران صلبة لإيواء الموظفين الدوليين، وكذلك تشييد مبان تضم مكاتب ومراكز طبية. والخطط مستمرة لبناء أماكن إقامة إضافية للموظفين تحسباً للزيادة المرتقبة في الحد الأقصى لملاك الموظفين في وقت لاحق من عام ٢٠٠٨. ومع أن البعثة تتخذ جميع الخطوات المتاحة لزيادة الاعتماد على الذات في العراق، إلا أنها تعترم الاستمرار في استعمال خدمات الدعم المقدمة في إطار برنامج التعزيز المدني للوجستيات و"اتفاق ٦٠٧" المتعلق به في الحالات التي لا يتوفر فيها مقدم خدمات مكافئ.

٦٣ - وحددت البعثة في كانون الثاني/يناير موقعا لمقر الأمم المتحدة المتكامل في المستقبل كبديل لموقع كان قد اختير من قبل. وسيتيح ذلك تحقيق وفورات كبيرة للمنظمة فضلا عن تعزيز أمن البعثة. وقد أرسل إلى مكتب المراقب المالي مشروع مقترح تفصيلي للمقر المتكامل للأمم المتحدة في بغداد، وستنظر فيه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في أوائل أيار/مايو.

٦٤ - ويجري اتخاذ خطوات لاقتناء طائرة تجارية مكرسة للبعثة. فقد أكملت شعبة المشتريات في الأمم المتحدة طلب عطاءات تنافسية يأخذ طريقه ضمن عملية الشراء المعتادة في الأمم المتحدة. ومن المأمول أن تتمكن الأمم المتحدة خلال الأسابيع القادمة من العثور على شركة نقل جوي تجارية قادرة على توفير طائرة مجهزة بالمعدات اللازمة للعمل في العراق. وسيسهّم هذا الأمر إلى حد بعيد في مساعدة البعثة على التغلب على عقبة تواجهها منذ زمن طويل على صعيد العمليات.

## رابعاً - ملاحظات

٦٥ - رغم أنه جرى البدء في اتخاذ بعض الخطوات الأولية نحو تحقيق المصالحة الوطنية في العراق، فيتعين بذل مزيد من الجهود لمساعدة العراقيين على اختلاف طوائفهم على حل المشكلات الأساسية التي تفرّق بينهم. وأحدث مرة أخرى الشخصيات المؤثرة والأحزاب السياسية على القيام علناً - والعمل شخصياً من أجل - التشديد على الحاجة إلى إقامة حوار

سياسي والتوصل إلى حل توفيقى والاعتراف بأن مستقبل العراق مرهون بسعي زعمائه لتحقيق المصلحة الوطنية العراقية لا المصالح الفردية أو الحزبية أو العرقية أو الطائفية.

٦٦ - وإنه لمن دواعي القلق الشديد في بلد يمتلك هذه الإمكانيات الواسعة من الثراء العائد إلى الموارد الطبيعية أن تعيش قطاعات واسعة من السكان في الفقر وانعدام الأمن. وأعتقد في هذا السياق أن اتفاقاً على قانون المواد الهيدروكربونية يتيح تقاسم موارد البلد الطبيعية بطريقة منصفة وشفافة يمكنه أن يكون مفيداً للغاية، وأهيب بالزعماء السياسيين والبرلمان في العراق العمل معاً لما فيه مصلحة البلد وإقرار هذا القانون. لكن لكي يستفاد إلى أقصى حد مما ينطوي عليه هذا القانون من جوانب تساعد على تحقيق المصالحة، سيتعين بشكل يكاد يكون مؤكداً أن يرافقه - أو أن يليه بسرعة - اتفاق وطني أوسع نطاقاً بشأن تقاسم السلطة في البلد. ويتيح قرار لجنة مراجعة الدستور بمضاعفة جهودها فرصة هامة لحل النزاعات التي طال أمدها بين العراقيين بمختلف طوائفهم.

٦٧ - وأعتقد أن إجراء انتخابات ذات مصداقية في المحافظات في وقت لاحق من هذا العام، على نحو ما طلبته التشريعات الأخيرة، يمكنه على المدى البعيد تعزيز شرعية الحوكمة الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان، لكفالة إجراء انتخابات ذات مصداقية في حينها في عام ٢٠٠٨، أن يستوفي الزعماء العراقيون عدداً من الشروط المسبقة. وفي هذا الصدد، أهيب بمجلس النواب العراقي أن يقر قانون انتخابي للمحافظات على جناح السرعة، وأحث حكومة العراق على تزويد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بكل ما يلزم من مساعدة مادية لإجراء هذه الانتخابات بأكبر قدر ممكن من السلاسة والشفافية والإنصاف. كما أهيب بالتكتلات السياسية في العراق احترام استقلالية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبذل قصارى جهدها لحماية هذه الاستقلالية من التدخلات السياسية، بحيث تتسم نتائج الانتخابات بالمصداقية وتُقبَل على أوسع نطاق.

٦٨ - ورحبت الأمم المتحدة بإعلان مقتدى الصدر في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ تمديد فترة تجميد الأنشطة العسكرية لجيش المهدي، معتبرة إياه خطوة إيجابية. وعلى المنوال نفسه، مكنّ التوصل إلى حل توفيقى واتفاق من وضع حد لأعمال القتال في البصرة وأماكن أخرى في نهاية آذار/مارس. وأهيب بجميع المعنيين ألا يألوا جهداً في المحافظة على الانخفاض الحالي لمستوى العنف في النزاع، وفي تفادي القيام بأيّ أعمال استفزازية من شأنها تقويضه.

٦٩ - ولا تزال مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها بالغة الأهمية، في ما يتصل بمنع نشوب نزاع في شمال العراق، وكذلك في سياق المصالحة الوطنية الأوسع نطاقاً بين العراقيين بمختلف طوائفهم. وقد خصّصت البعثة هذه المسألة بالأولوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأنا أثني

على الزعماء السياسيين في العراق لمواصلتهم السعي إلى حل هذه المسألة بالوسائل السياسية. وأحث الجهات العراقية المعنية على التحرك بسرعة للمشاركة في عملية حوار والاتفاق على المبادئ الأساسية لتسوية مسائل الأراضي المتنازع عليها الأقل مثارا للخلاف أولاً، ثم الانتقال إلى المسائل الأصعب خلال الأشهر القادمة. ومع أن عبء حل مسألة الأراضي المتنازع عليها يقع على عاتق الزعماء العراقيين بالتأكيد، فسيكون دعم المجتمع الدولي أساسياً لتشجيعهم على التوصل إلى حلول توفيقية حقيقية ومقبولة من جميع الأطراف. وأناشد الدول الأعضاء تقديم المساعدة للجهود المبذولة في هذا الصدد.

٧٠ - وأشجع الدول الأعضاء على الاستفادة من الدعم الدولي القوي الذي تجسد في التبرع، استجابة للنداء الموحد الأخير، بمبلغ ٢٦٥ مليون دولار دعماً لعمليات الإغاثة المحددة الأهداف. ويشمل هذا المبلغ ٢٠ مليون دولار قُدمت لصندوق الاستجابة الإنسانية الموسعة الذي سيزود الفريق القطري بمبالغ متواضعة ومرنة لكفالة مواجهة الأزمات الإنسانية في الوقت المناسب. كما أشجع حكومة العراق على تعزيز استجابتها لاحتياجات أضعف فئات السكان داخل العراق وخارجه معاً. وإنه ليسرني أن حكومة العراق قد برهنت، بمساعدة الأمم المتحدة وإدارة التنمية الدولية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، على قدرتها على تحمل مسؤولياتها في الاضطلاع بدور ريادي وتعبئة الموارد لمساعدة المتضررين من الاشتباكات الأخيرة في البصرة وبغداد. ولكن لا ينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تكف عن بذل جهودها لتعزيز قدرة الحكومة المركزية على مواجهة الحالات الطارئة، وذلك بإنشاء مكتب دعم صغير مكرس لهذا الغرض يُلحق بمركز التنسيق في حالات الطوارئ التابع لرئيس الوزراء.

٧١ - وعملية الحوار الإقليمي جزء أساسي من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإحلال الاستقرار والأمن من جديد في العراق. وأحث الدول الأعضاء على اغتنام الفرصة التي يتيحها اجتماع وزراء الخارجية الموسع الثالث للدول المجاورة للعراق الذي سيعقد في الكويت في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ لتقديم دعم فوري لعملية الحوار الإقليمي. وتحديد العراق بوضوح للاتجاه الذي يريد أن يتخذه التعاون الإقليمي ليس بأقل أهمية. ويمكن للمؤتمر أن يعطي زخماً هاماً لتنشيط الاجتماعات الإقليمية للفريق العامل الذي لم تستخدم إمكانياته لتنسيق العمل في المشاريع التقنية المشتركة استخداماً كاملاً. ومن المهم بالنسبة للعراق وللدول الجوار تركيز الجهود على تحقيق نتائج ملموسة بقدر أكبر في هذه الاجتماعات وكفالة متابعتها بالشكل الملائم.

٧٢ - وأرحب بالخطوة الإيجابية التي اتخذتها البحرين بتعهداتها إعادة فتح سفارة لها في بغداد وأتطلع إلى أن تحذو حذوها دول عربية أخرى مجاورة للعراق. وفي هذا الخصوص، سأرحب أيضا باتخاذ حكومة العراق خطوات إضافية لتشجيع هذا التطور. وأود أيضا أن أحث دول حوار العراق على بذل قصارى جهدها لتعزيز أمن الحدود عن طريق التحرك لمنع المقاتلين من العبور إلى العراق، ومنع وصول إمدادات الأسلحة والأموال والتدريب إلى الجماعات المسلحة التي تزعم استقرار البلد.

٧٣ - وأثارت قلقي تقارير مفادها أن الأطراف المشتركة في أعمال القتال الأخيرة في البصرة وأماكن أخرى ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان. وأحث الجهات المعنية على احترام واجباتها القانونية التي ينص عليها القانون الإنساني الدولي المنطبق على الجهات من الدول ومن غير الدول على حد سواء، والتي تقضي بالتخفيف من إلحاق الضرر بالمدنيين إلى الحد الأدنى. وينبغي بذل كل جهد لتفادي استخدام القوة بشكل مفرط أو عشوائي. ولا ينبغي بأي حال من الأحوال استخدام المدنيين عمدا كدروع بشرية لدرء هجمات المحاربين المعادين، وينبغي معاملة جميع المحاربين الأسرى وفقا لقوانين الحرب. وينبغي لجميع الجهات المعنية بذل أقصى ما في وسعها لمعالجة النتائج الإنسانية المترتبة على أعمال القتال الأخيرة، والسماح للعاملين في مجال المساعدات الإنسانية بالمرور، وتيسير إيصال الإمدادات الحيوية من أدوية وأغذية ومياه شرب ووقود وغيرها من الأصناف التي لا بد منها للمستشفيات والسكان المدنيين.

٧٤ - ويسرني أن أشير إلى أن البعثة واصلت، بدعم كامل من المقر، المضي قدما في توسيع أنشطتها بما يتماشى وولايتها المعدلة بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧). وقد أظهرت البعثة قدرة على الابتكار وتصميما في جهودها المبذولة لإيجاد سبل جديدة لدعم العراق شعبا وحكومة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر ممثلي الخاص للعراق، السيد ستافان دي ميستورا، على قيادته الحكيمة والتزامه الراسخ بتنفيذ ولاية الأمم المتحدة في العراق. وأود أيضا أن أشكر موظفي البعثة الوطنيين والدوليين، وكذلك موظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على جهودهم التي لا تعرف الكلل في ظل ظروف صعبة للغاية.